الائتلاف المصري للتنمية وحقوق الانسان

ـ انتخابات مجلس الشيوخ 2025 ـ

تحليلات النوع الاجتماعي

ـ النساء والأقباط والشباب في الترشيحات ـ

عبد الناصر قنديل

مستشار الإئتلاف المصري للتنمية وحقوق الإنسان

4 - Street 75, Damascus, Sarayat,Maadi
Cairo Egypt

Mobile Phone : +201126699988

مع اعلان المستشار حازم بدوي رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات يوم الأحد الموافق 20 يوليو 2025 عن انتهاء موعد التنازل عن الترشح لانتخابات مجلس الشيوخ بعد تقديم (4) مرشحين لطلبات التنازل عن ترشحهم علي المقاعد المخصصة للنظام الفردي بينهم (3) مرشحين عن دائرة محافظة (القاهرة) وأيضا (مرشح) عن دائرة محافظة (الوادي الجديد) يكون قد أسدل الستار عن أحد أهم الخطوات التنظيمية في طريق تشكيل الغرفة النيابية الأولي (مجلس الشيوخ) والتي تأتي كتمهيد ساخن لانتخابات الغرفة النيابية الثانية وصاحبة الحق في ممارسة التشريع (مجلس النواب) والتي يترقب العديد من المهتمين بالشأن العام ما ستسفر عنه تلك العمليات التنافسية التي تأتي في أجواء بالغة السخونة والحدة علي كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية .

وبانتهاء مرحلة التنازلات تكون قوائم المرشحين المعلنة من الهيئة الوطنية للانتخابات قد استقرت عند رقم نهائي ومحدد للمتنافسين علي المقاعد الفردية يبلغ (424) مرشح وهو رقم شهد العديد من التغيرات خلال المراحل الإجرائية التي حددتها الهيئة حيث أعلنت الهيئة مع اغلاق باب التقدم بأوراق الترشح يوم الخميس الموافق 10 يوليو 2025 أن اجمالي الطلبات التي تلقتها اللجان الفرعية لمتابعة سير العملية الانتخابية بالمحاكم الابتدائية الواردة بقرار الهيئة الوطنية رقم (9) لسنة 2025 قد بلغ (469) طلب تقلصت بعد قيام لجان فحص الطلبات بمراجعة ملفات المترشحين ليصبح عدد المرشحين (429) مترشح بعد استبعاد (40) مرشح لعدم اكتمال الملفات أو انطباق الشروط عليهم ليتوجه المستبعدون وغيرهم من أصحاب المصلحة لمحكمة القضاء الإداري والإدارية العليا التي انتهت لرفع عدد المستبعدين إلي (41) مترشح وإقرار ترشيحات اجمالية قدرها (428) مرشح .

والحقيقة أن أحكام القضاء الإداري ومن بعدها أحكام الإدارية العليا قد أظهرت مدي التطور والكفاءة التي تراكمت لدي اللجان القضائية المشرفة علي العمليات الانتخابية وفي مقدمتها فحص طلبات الترشح حيث أنه من بين (50) طعنا قدمت أمام القضاء الإداري وعدد (26) أمام الإدارية العليا تم استبعاد عدد (مرشحين) ممن وردت أسماؤهم في الكشوف الأولية وهما المرشح / نادر نعمان عبد الباقي تمام مستقل عن دائرة محافظة بني سويف والمرشح / الحسيني عبد العاطي عبد السميع شعبان مستقل عن دائرة محافظة الفيوم في مقابل عودة مرشح (واحد) لقوائم المرشحين بدائرة محافظة الإسكندرية وهو / شريف يوسف السيد القاضي عن حزب الوعي .

وحتي تظهر القيمة العددية للأرقام السابقة بما تعكسه من كفاءة ومن تطور علي مستوي الدقة في فحص طلبات الترشح واخضاعها للضوابط القانونية المدققة فيكفي أن نقارن تلك التعديلات بما جري في ذات المرحلة من المراجعة للملفات خلال انتخابات مجلس الشيوخ 2020 والتي شهدت استبعاد عدد (9) مرشحين ممن وردت أسماؤهم في القوائم الأولية مقابل إدراج عدد (34) مرشح ضمن القوائم النهائية .

وقد كان من اللافت أن من بين هؤلاء المسبعدين نائب رئيس حزب النور السيد مصطفي خليفة الذي جري استبعاده نتيجة عدم استيفاء شرط أداء الخدمة العسكرية رغم آنه قد سبق له الترشح والفوز بعضوية مجلس الشعب 2011 ومشاركته ووصوله لجولة الإعادة في انتخابات مجلس النواب عامي 2015 وأيضا 2020 حيث استندت المحكمة الي أن السوابق الانتخابية لا تغني عن شرط الاستيفاء القانوني لأداء الخدمة العسكرية خاصة وأن الاستثناء الذي حصل عليه خليفة بموجب القرار رقم (5385) بتاريخ 2 أكتوبر 1982 لا يعد إعفاءا رسميا وفقا للفقرة (الرابعة) من المادة (السادسة) من قانون الخدمة العسكرية رقم (127) لسنة 1980 .

وربما كان حزب النور هو الخاسر الأكبر في المشهد التمهيدي للانتخابات بالنظر لخسارته لعدد (7) مرشحين محتملين من اجمالي (15) مرشح أعلن عن خوضهم لتنافسية مجلس الشيوخ 2025 ليبقي له في السباق (8) مرشحين فقط بمحافظات (المنوفية . البحيرة . الغربية . القليوبية . الفيوم . سوهاج . قنا . أسوان) مع الاستبعاد النهائي لكل من المرشحين خالد شعبان (الدقهلية) سيد خليفة (كفر الشيخ) طلعت مرزوق (الإسكندرية) محمد محرم (الإسكندرية) صابر رفاد (مرسي مطروح) أحمد وزير (بني سويف) محمد شكري (القاهرة) الأغرب والأكثر مدعاة للدهشة أن استبعادات عديدة من تلك الحالات كان سببها المعلن هو عدم أداء الخدمة العسكرية أو انطباق شروط الإعفاء منها بما قد يتطلب من الحزب مراجعة تشكيل هيئته القانونية وكفاءة عناصرها .

تحليل اجماليات الترشح (الشيوخ 2025)		
م	المرحلة	عدد المرشحين
1	**مرحلة التقديم**	**469**

2	مرحلة فحص الطلبات	429
3	مرحلة التظلمات والطعون	428
4	مرحلة التنازلات	424
	العدد النهائي للمرشحين	424

وباعلان العدد النهائي للمرشحين بعد فترة التنازلات يكون اجمالي المرشحين (424) مرشح من بينهم (241) مرشح حزبي يمثلون (33) حزب سياسي وبنسبة (56,8) مقابل (183) مرشح مستقل بنسبة (43,2 ٪) في تطور بالغ وغير مسبوق لتقدم وهيمنة الأحزاب السياسية علي المشهد العام بعد عقود طويلة من تفوق المستقلين سواء علي مستوي أعداد المرشحين أو الفائزين بالمقاعد وهو أمر يعود في جانب كبير منه لطبيعة النظام الانتخابي وهندسة تقسيم الدوائر التنافسية .

ـ الفئات الأولي بالرعاية وانتخابات مجلس الشيوخ

مع بدء التحضير لانتخابات مجلس الشيوخ 2020 جري الحديث حول طبيعة الفئات المستحقة للدعم التمثيلي في عضوية المجلس المستحدث ومدي انطباق نصوص التمييز الإيجابي سواء ما يتعلق بوضعية (المرأة) أو ما تتضمنته المواد (243 / 244) المتعلقة بالفئات الأخرى (المسيحيون . الشباب . العمال . الفلاحون . ذوو الإعاقة . المصريون المقيمون بالخارج) حيث انتهت تلك النقاشات لمجموعة من الضوابط الأساسية التي تحددت علي النحو التالي :

أولا : **فيما يتعلق بالمرأة فإن ضمان تمثيلها وفقا لنظام (الكوتة) كفئة (وحيدة) تتمتع بتلك الميزة في مجلس الشيوخ لن ينطلق من نص المادة (102) من الدستور والتي تخصص لصالحها (ما لا يقل عن ربع إجمالي عدد المقاعد) باعتباره نصا خاصا بمجلس النواب ولا يرد ذكره في نص المادة (254) التي تضمنت اعمال القواعد المنصوص عليها في عدد (22) مادة دستورية متعلقة بمجلس النواب فيما يخص مجلس الشيوخ وبالتالي فإن ضمان تخصيص مقاعد للمرأة ضمن هندسة مجلس الشيوخ سيعود للنص الأصلي والمرجعي**

لحقوق النساء في الدستور ضمن المادة (11) والتي نصت علي أن (تعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسبا في المجالس النيابية على النحو الذي يحدده القانون) لذا فقد تضمن قانون مجلس الشيوخ رقم (141) لسنة 2020 وتعديلاته بالقانون رقم (84) لسنة 2025 علي تنظيم مقاعد المرأة فتضمنت المادة (1) من القانون النص علي أن (يخصص للمرأة ما لا يقل عن (10 %) من إجمالي عدد المقاعد) حيث شرحت المادة (4) كيفية تحقيق النسبة من المقاعد المخصصة للانتخاب بالنص علي أنه (يتعين أن تتضمن كل قائمة مخصص لها عدد (13) مقعد (ثلاث) نساء علي الأقل كما يتعين أن تتضمن كل قائمة مخصص لها عدد (37) مقعد (سبع) نساء علي الأقل) في المقابل تضمنت المادة (28) المخصصة لضوابط تعيين (الثلث) المخصص لرئيس الجمهورية ضرورة مراعاة (أن تخصص (10 %) من المقاعد على الأقل للمرأة)

ثانيا : أن الفئات (الستة) المنصوص علي ضمان تمثيلها بشكل ملائم ضمن تركيبة مجلس (النواب) في المواد (243 / 244) من الدستور ليس لها الحق في التمتع بتلك الميزة فيما يتعلق بمجلس (الشيوخ) بالنظر لعدم امتداد أثرها ضمن ما تضمنته المادة (254) من حقوق واختصاصات بما قد يؤدي حال تطبيقها لشبهات عدم الدستورية التي قد تطيح بالمجلس وإن كان ذلك لا يمنع القوي الحزبية والسياسية التي تخوض التنافسيات الانتخابية . خاصة علي المقاعد المخصصة لنظام القوائم . من مراعاة وجود وتمثيل تلك الفئات دون الزام أو تخصيص محدد للنسب أو للمقاعد .

في ضوء المحددات السابقة وبالنظر لكون الاهتمام بتمثيل (بعض) تلك الفئات يتجاوز محددات النص التشريعي ليصبح أحد الأدوات الرئيسية لقياس مدي رسوخ مبادئ المواطنة وتجذر الإيمان بحق الأخر في الوجود والتفاعل مع السياسات العامة يصبح . من الضرورة بمكان . تحليل المشهد التنافسي المتعلق بتمثيل تلك الفئات . وبخاصة المرأة والمسيحيون والشباب . ومدي اقتناع الأحزاب وتأهيلها لكوادرها ودفعها بهم في قوائم مرشحيها تمهيدا للخلاص من النصوص الدستورية الاستثنائية للمحاصصة وفتح المجال أمام التنافسيات الحرة والمتكافئة دون تمييز أو اقصاء لأي من فئات وطوائف المجتمع .

أولا : المرأة في انتخابات مجلس الشيوخ

4 - Street 75, Damascus, Sarayat,Maadi
Cairo Egypt
Mobile Phone : +201126699988

علي الرغم من عدم التماثل في الأرقام العددية لتمثيل النساء في عضوية مجلس الشيوخ بالعدد . غير المسبوق . الذي تحقق لصالحها في مجلس النواب وتجاوز خلال دور الانعقاد الخامس (177) مقعد بنسبة تبلغ (30 ٪) من اجمالي عضوية المجلس الا أن القفزة العددية التي تحققت لصالحها في تركيبة الغرفة النيابية الثانية عكست رسوخ خطوات المرأة ومزاحمتها في ضمان التمثيل وكفاءة الأداء بشكل تجاوز حدود النسبة المنصوص عليها في القانون (141) لسنة 2020 والمتمثلة في (10 ٪) من اجمالي عضوية المجلس والتي تعادل رقميا (30) مقعد .

حيث بلغ اجمالي عدد المقاعد التي شغلتها النساء خلال الفصل التشريعي الأول (41) مقعد تمثل (13,6 ٪) من عضوية المجلس في تطور كان سببها الرئيسي ارتفاع عدد المقاعد التي حصدتها المرأة ضمن النسبة المخصصة للتعيين من قبل رئيس الجمهورية من (10) مقاعد إلي (20) مقعد في سلوك يعزز من دور الرئيس ومساندته للمرأة المصرية التي حصدت نجاحات وفرص تاريخية غير مسبوقة سواء علي مستوي التمثيل النيابي أو عبر شغلها العديد من المناصب والمواقع القيادية التي كانت محرمة عليها لاسيما في الجهات والهيئات القضائية .

في هذا الاطار فقد كان من الطبيعي أن يترقب الجميع مرحلة الترشيحات للتعرف علي مدي اقبال النساء علي الترشح واستفادتهم من الأجواء العامة الداعمة لتمثيلهم فضلا عن تحليل الأثر المجتمعي المباشر للتشريعات المعززة لتمثيلهن وهل تحقق الهدف المرجو من وراء تلك الصياغات أم أن الثقافة التمييزية ما زالت تلقي بثقلها علي المشهد العام وأننا مازلنا بحاجة إلي مزيد من الدراسة والتعامل مع بعض وجهات النظر التي تتحدث عن مخاطر التمييز الإيجابي في ظل ضعف الشروط والكفاءة الفنية للعناصر التي يجري تمثيلها والتي يمثل أداء البعض منها حجر عثرة حقيقي أمام محاولات وفرص دعم وتمكين النساء علي المستوي العام .

وبصورة اجمالية فقد بلغ عدد النساء اللاتي تقدمن للترشح ووردت أسماؤهن في القوائم النهائية (97) مرشحة بنسبة (15,54 ٪) من اجمالي المرشحين موزعين علي قطاع الترشح المختلفة حيث بلغ عدد النساء علي المقاعد المخصصة للنظام الفردي (51) مرشحة بينما بلغ عدد المترشحات علي المقاعد (الأساسية) لنظام القوائم (20) مرشحة بما يطابق النسبة القانونية المقررة دونما أية زيادة في التمثيل تعكس رؤية وايمان حقيقي بدور وتأثير الكوادر النسوية في حين بلغ عدد المرشحات علي مقاعد (

الاحتياط) المخصصة لنظام القوائم (26) مرشحة بزيادة قدرها (6) مقاعد تعكس اختيار بعض المرشحين من الذكور للاحتياطي الخاص بهم من النساء في نمط قد يعزز من فرص زيادة التمثيل للنساء في حالة اعمال قواعد الاحلال والتجديد لأصحاب تلك المقاعد الأصلية .

والحقيقة أنه علي الرغم من وجود تحسن طفيف في نسب التمثيل النسوي علي مستوي قطاعات الترشح المختلفة قياسا بانتخابات مجلس الشيوخ 2020 التي بلغت فيها نسبة المرشحات (14,7 ٪) إلي اجمالي المرشحين (وهو أمر مرده إلي تراجع واضح في أعداد المترشحين علي المقاعد المخصصة للنظام الفردي بشكل رئيسي حيث تراجع اجمالي عدد المتنافسين عليها من (792) مرشح في انتخابات 2020 لتصبح (424) مرشح في الانتخابات الحالية) إلا أن الأرقام العددية المباشرة تعكس تراجع رقمي واضح في عدد المرشحات من النساء علي مستوي كافة القطاعات .

حيث تشير الأرقام التحليلية المتعلقة بانتخابات 2020 إلي اجمالي رقمي للنساء في العملية التنافسية يبلغ (146) مرشحة بينهن (96) مرشحة علي المقاعد المخصصة للنظام الفردي وعدد (20) مرشحة علي المقاعد الأساسية لنظام القوائم وعدد (30) مرشحة علي مقاعد الاحتياط لنظام القوائم مع وجود تنويعات جهوية وسياسية لهؤلاء المترشحات .

تحليل قطاعات الترشح للنساء			
م	قطاع الترشح	شيوخ 2020	شيوخ 2025
1	**النظام الفردي**	**96**	**51**
2	**أساسي (نظام القوائم)**	**20**	**20**
3	**احتياطي (نظام القوائم)**	**30**	**26**
	الاجماليات	146	97

التحليل الجغرافي لترشيحات النساء

تمثل الجغرافيا والتمثيلات الجهوية أحد المستهدفات الرئيسية للنظام الانتخابي ومقياسا بالغ الأهمية للعدالة الهندسية للنظام الانتخابي الذي حددته المادة (251) من الدستور بأن يراعي عند تقسيم الدوائر الانتخابية (التمثيل العادل للسكان والمحافظات) والتي كان لها تأثيرا واضحا في تحديد طبيعة النظام الانتخابي وفلسفته لتقسيم الدوائر التنافسية لتشكيل الغرف النيابية .

ولقد ظلت معظلة التعامل مع الجهويات ومع الثقافة المجتمعية التي تمثل عائقا بالغ الصعوبة للوصول لتمكين النساء في ظل هيمنة معتقدات فكرية وأنماط ثقافية حدية ترفض نيابة النساء وتعزز من التصويت للذكور خاصة في المجتمعات الأكثر فقرا أو تلك التي تعاني من تراجع في معدلات التنمية في الصعيد والدلتا .

لذا كان من الضروري تحليل واقع التنافسية المباشرة للنساء في انتخابات مجلس الشيوخ 2025 والتي شهدت تواجد اجمالي بعدد (97) مرشحة وقراءة اتجاهات ودلالات الترشح بما يعزز من السياسات العامة الخاصة بتمكين وتعزيز مكانة المرأة في المشهد العام حيث تظهر الأرقام المباشرة لترشيحات النساء علي المستوي الجغرافي مجموعة من المؤشرات النوعية التي نجملها علي النحو التالي :

- أولا : توزعت ترشيحات النساء في انتخابات مجلس الشيوخ بين (17) محافظة (القاهرة . القليوبية . الدقهلية . المنوفية . الغربية . الجيزة . الفيوم . المنيا . أسيوط . سوهاج . قنا . الشرقية . دمياط . الإسماعيلية . السويس . الإسكندرية . البحيرة) بنسبة انتشار تبلغ (62,96 ٪) من اجماليات التقسيم الإداري للدولة المصرية وهو مؤشر مثير للقلق بالنظر لوجود تراجع واضح في عدد المحافظات التي تضم قوائم مرشحيها عناصر من النساء خاصة وأن انتخابات 2020 كان عدد المحافظات التي تضم بين صفوفها مرشحات من النساء (22) محافظة بما يعني خروج (5) محافات من المشهد دون مبرر مقبول .
- ثانيا : تشير التحليلات الجغرافية والجهوية لخروج عدد (10) محافظات (كفر الشيخ . بني سويف . الوادي الجديد . الأقصر . أسوان . البحر الأحمر . بورسعيد . شمال سيناء . جنوب سيناء . مرسي مطروح) من دائرة التمثيل المباشر للنساء علي مختلف قطاعات الترشح وهو أمر مثير للقلق بالنظر لوجود محافظات عديدة ذات طابع مدني ويتمتع مواطنوها بمساحات للعمل العام يفترض أن تكون معززة للمشاركة العامة لمختلف قطاعات المجتمع بل إنه حتي فيما يتعلق

4 - Street 75, Damascus, Sarayat,Maadi
Cairo Egypt
Mobile Phone : +201126699988

بالمحافظات الحدودية التي تتميز بطابعها القبلي وتعاني من محدودية عدد المقاعد المخصصة لها والتي تتوقف أحيانا عند (مقعدين) بما قد يفسر غياب المرشحات عن التنافسية المرتبطة بنظام القوائم إلا أنها لا تفسر أو تقدم مبررات موضوعية لغياب النساء عن الترشح علي المقاعد المخصصة للنظام الفردي .

- ثالثا : أنه من بين (10) محافظات خلت قوائم مرشحيها من النساء تتواجد (5) محافظات (أسوان . البحر الأحمر . بورسعيد . جنوب سيناء . مرسي مطروح) فشلت بشكل مطلق في تقديم مرشحات من النساء في الانتخابات التنافسية لمجلس الشيوخ سواء في دورة (2020) أو في الدورة التنافسية الحالية (2025) بما يستوجب دراسة متعمقة لتلك الظاهرة والعمل علي طرح حلول ومعالجات ناجزة لها بما يسهم في تجاوز تلك المعضلة .
- رابعا : أنه من بين العدد الإجمالي للمحافظات التي تظهر بيانات المرشحين بها تواجدا للنساء ضمن المتنافسين علي مقاعدها فقد اقتصر التنافس علي مقاعد النظام الفردي علي (14) محافظة (القاهرة . الدقهلية . المنوفية . الغربية . الجيزة . الفيوم . أسيوط . قنا . الشرقية . دمياط . الإسماعيلية . السويس . الإسكندرية . البحيرة) بما يوازي (51,8 ٪) من اجمالي المحافظات في مؤشر بالغ الخطورة من حيث دلالاته علي غياب النساء عن التنافسية المباشرة في قرابة (نصف) محافظات الجمهورية .
- خامسا : أنه مازال هناك غياب واضح للعدالة في توزيع مقاعد المرأة علي المقاعد المخصصة لها ضمن نظام القائمة حيث جري توزيع تلك المقاعد علي (14) محافظة فقط (القاهرة . القليوبية . الدقهلية . المنوفية . الجيزة . الفيوم . المنيا . أسيوط . سوهاج . قنا . الشرقية . الإسماعيلية . الإسكندرية . البحيرة) وهو سلوك شبيهه بتركيبة القائمة في انتخابات 2020 التي اقتصر انتشار النساء فيها علي (15) محافظة وهو أمر غير مبرر أو مقبول رغم تكرار الحديث عن وجود (10) محافظات يقتصر تمثيلها علي مقعد (واحد) ضمن القائمة دون تقديم أي مبرر لتفضيل تمثيل الذكور دون النساء علي هذا المقعد وبشكل مستدام بل إن هذا التبرير ذاته يتناقض مع غياب المرأة عن بعض المحافظات رغم أن ما خصص لها يصل إلي (5) مقاعد .
- سادسا : أنه علي الرغم من زيادة عدد المقاعد التي حصلت عليها النساء كاحتياطي للقائمة بمقدار (6) مقاعد عن النسبة القانونية المقررة الان آنها أتت من ذات المحافظات التي حصلت

النساء علي مقاعد أصلية عنها باستثناء لمقعد (واحد) جاء من محافظة (الغربية) في نمط من السلوك الذي يكرس الاقصاء للنساء عن قطاعات جغرافية بعينها حتي لو كان سببه خطأ هيكلي في تصميم وتشكيل القوائم ينتج عن تفويض كل مرشح (أصلي) باختيار المرشح (الاحتياطي) لمقعده وهو أمر يجب أن تراجعه القوي السياسية والحزبية التي تعمل علي تشكيل القوائم باعتباره يعكس فلسفتها ورؤيتها تجاه قضايا وتمكين النساء .

- سابعا : أن التحليل الإجمالي للمرشحات يعكس وجود (11) محافظة قدمت كل منها مرشحات في مختلف قطاعات الترشح (فردي . أساسي . احتياطي) وهي (القاهرة . الدقهلية . المنوفية . الجيزة . الفيوم . أسيوط . قنا . الشرقية . الإسماعيلية . الإسكندرية . البحيرة) بما يجعلها تعكس النموذج الأبرز والأفضل في التمكين المستدام للنساء علاوة علي كونها جميعا باستثناء (الفيوم . أسيوط . قنا) تكرر سلوكها الداعم لتواجد المرشحات عبر كافة أنماط الترشح الذي سبق وطبقته في انتخابات 2020 .
- ثامنا : أن هناك (3) محافظات (القليوبية . المنيا . سوهاج) قدمت كل منها مرشحات علي نظام القوائم (فقط) دون وجود أية ترشيحات للنساء علي مقاعد النظام الفري بها وهو أمر ربما كان سببه هندسة القائمة وليس تعبيرا عن قناعة حقيقية بأحقيتها في التواجد والمنافسة رغم غرابة تلك الفرضية فيما يخص محافظة مثل القليوبية التي نافست فيها النساء علي المقاعد الفردية بعدد (11) مرشحة خلال انتخابات 2020 .
- تاسعا : أن هناك (محافظتين) فقط (دمياط . السويس) قدموا مرشحات علي النظام (الفردي) دون وجود للمرشحات علي المقاعد المخصصة لهن بنظام (القوائم) مقابل (محافظة) واحدة فقط قدمت مرشحات علي النظام الفردي وعلي المقاعد المخصصة للاحتياط بنظام القوائم دون وجود مرشحات لديها علي المقاعد الأساسية لهذا النظام وهي سلوكيات تعكس افتقاد القوي المجتمعية والسياسية بتلك المحافظات لأجندة واضحة للتعامل مع ترشح النساء .
- عاشرا : أن محافظة (القاهرة) ولاعتبارات متعددة بعضها يتصل بطبيعة مكوناتها وحجم المقاعد المخصصة لها عبر نظامي الاقتراع أو لكونها عاصمة الدولة ومقر مؤسساتها الفكرية والثقافية قد استمرت في صدارة المشهد المتعلق بتمثيل النساء في الغرف النيابية . وبفارق واضح

عن باقي المحافظات . حيث بلغ اجمالي عدد المرشحات عنها (17) مرشحة بنسبة (17,5 ٪) كان من بينهم (13) مرشحة علي المقاعد المخصصة للنظام الفردي وهو سلوك سبق وتم رصده من العاصمة في انتخابات الشيوخ (2020) التي شهدت وجود (31) مرشحة عن القاهرة بينهم (26) مرشحة علي النظام الفردي .

تحليل ترشيحات النساء (الجغرافيا)

م	المحافظة	الفردي	القوائم		الاجمالي
			أصلي	احتياطي	
1	القاهرة	13	2	2	17
2	القليوبية	-	2	2	4
3	الدقهلية	2	2	2	6
4	المنوفية	1	1	1	3
5	الغربية	1	-	1	2
6	الجيزة	6	2	5	13
7	الفيوم	1	1	2	4
8	المنيا	-	1	2	3
9	أسيوط	6	1	1	8
10	سوهاج	-	1	1	2
11	قنا	4	1	1	6
12	الشرقية	4	2	2	8
13	دمياط	2	-	-	2

14	الإسماعيلية	3	1	1	5
15	السويس	1	-	-	1
16	الإسكندرية	3	2	2	7
17	البحيرة	4	1	1	6
	الاجماليات	51	20	26	97

ـ التحليل السياسي لترشيحات النساء

علي الرغم من وجود العديد من المثالب والطعون التي توجه للنظام الانتخابي المختلط الذي يجري تطبيقه في الانتخابات النيابية المصرية الا أن البعض يري أنه من بين أبرز مزايا وايجابيات هذا النظام تمكينه ودعمه للقوي السياسية والحزبية في مواجهة ظاهرة (المستقلين) التي سيطرت لعقود طويلة علي المشهد السياسي وعلي تركيبة المجالس النيابية والتشريعية لدرجة دفعت بعض تلك القوي الحزبية لشراء ولاء هؤلاء المستقلون وضمهم لهيئته البرلمانية ضمانا لتأمين الأغلبية المنشودة .

ومع تنامي الممارسات الانتخابية المباشرة التي تعتمد علي قواعد الهندسة الانتخابية المستحدثة كان من الطبيعي أن نجد تقدم وهيمنة للأحزاب علي المشهد التنافسي ظهرت ارهاصاتها بالنظر للتقدم العددي الذي تحقق لصالح القوي السياسية في أعداد المرشحين وامتلاكهم للعديد من المزايا النوعية من حيث الانتشار والتآذر الداعم لممكنات الفوز بما يسمح بقراءات أكثر دقة وموضوعية فيما يتعلق بتواجد وتمثيل النساء علي قوائم المرشحين للمقاعد الفردية وعلاقة ذلك بتحسن صورة المرأة والثقة في أداءاتها العامة دون تمييز أو اقصاء .

في ضوء ما سبق فإنه يمكن تحليل تفاعل ومشاركة النساء في الانتخابات النيابية لمجلس الشيوخ 2025 وفقا لمجموعة المحددات التالية :

- **أولا : أن العدد الإجمالي للمرشحات من النساء وفقا للتوزيع القائم علي الانتماء السياسي قد توزع بين المستقلين الذين قدموا (27) مرشحة بنسبة (27,8 ٪) مقابل القوي السياسية التي**

قدمت (70) مرشحة بنسبة (82,2 ٪) من اجمالي المرشحات اللاتي بلغ عددهن (97) مرشحة مع مراعاة اقتصار تمثيل المرشحات من المستقلين في التنافسية علي المقاعد المخصصة للنظام الفردي بينما توزعت مرشحات الأحزاب علي مختلف مكونات الترشح في سلوك يعزز من كفاءة وقوة تواجد الأحزاب السياسية وقدرتها علي أن تكون رافعة اجتماعية حقيقية لدعم الفئات الأولي بالرعاية والاهتمام داخل المجتمع .

- ثانيا : أنه في الوقت الذي اقتصرت فيه ترشيحات النساء من المستقلين علي المقاعد الفردية كنتيجة مباشرة لمنهجية تكوين القائمة (الوحيدة) التي تخوض الانتخابات من القوي الحزبية الخالصة (القائمة الوطنية من أجل مصر) فإن المستقلات مثلوا أغلبية واضحة في التنافسية الفردية بنسبة (52,9 ٪) مقابل (47,1 ٪) من مرشحات الأحزاب في سلوك يستدعي المراجعة والتقييم قياسا بعدد القوي السياسية أو اجماليات مرشحيها في التنافسيات الفردية فبينما تبلغ نسبة المرشحات (14,5 ٪) من اجمالي المستقلين الذين ينافسون علي المقاعد الفردية فإن نسبتهن تتراجع إلي (5,7 ٪) من اجمالي ممثلي الأحزاب السياسية في ذات الفئة .
- ثالثا : أن اجمالي مرشحات الأحزاب السياسية وعددهن (70) مرشحة قد توزعوا بين النظام الفردي (24) والمرشحات علي المقاعد الأصلية لنظام القوائم (20) والمرشحات الاحتياط (26) بنسبة اجمالية قدرها (15,8) من اجمالي مرشحي الأحزاب لكافة القطاعات تعكس اهتماما أعلي بتواجد المرأة وتمكينها من المشاركة العامة رغم التخوفات المتعلقة بكفاءة الانتشار والتوزيع الجغرافي للترشيحات من جانب تلك القوي .
- رابعا : أن ترشيحات المستقلين التي اقتصرت علي النظام الفردي قد توزعت بين عدد (14) محافظة فقط (الجيزة . الغربية . قنا . دمياط . المنيا . المنوفية . القليوبية . القاهرة . الفيوم . الشرقية . الدقهلية البحيرة . أسيوط . اسكندرية) بما يعني أن هناك (13) محافظة أخري لم تشهد ترشيحات نسوية بما يفتح الباب لتساؤلات وتقييم لمدي كفاءة المنظمات النسوية والهيئات القومية المعنية بدعم وتمكين النساء علي المشاركة والتفاعل مع الحياة العامة .
- خامسا : أنه من بين (33) حزبا سياسيا تخوض انتخابات مجلس الشيوخ 2025 فإن هناك (11) حزبا سياسيا منها قد قاطعت ترشيحات النساء في كافة قطاعات الترشح (النور . الوفد . الوعي . المحافظين . المصريين . المستقلين الجدد . مصر القومي . مصر بلدي . مصر أكتوبر . الناصري

4 - Street 75, Damascus, Sarayat,Maadi
Cairo Egypt
Mobile Phone : +201126699988

. السلام الديمقراطي) دون مبرر مقبول لهذا الأمر خاصة وأن بين قياداتها تتواجد العديد من العناصر النسوية التي كان الدفع بإحداها كفيل بتحسين الصورة العامة للحزب واثبات مصداقية خطابه العام أو الانتخابي بخصوص دمج وتمكين النساء بل ومن الغريب والأكثر مدعاة للدهشة أن هناك من بين تلك الأحزاب تتواجد من تتولي رئاستها نساء مثل (مصر أكتوبر) أو تضم زخما نسويا لافتا (الوعي) أو تعتمد علي خطاب تاريخي داعم للمساواة القيم الليبرالية (الوفد) .

- سادسا : أنه علي الرغم من الدور الذي لعبته أحزاب (مستقبل وطن . حماة الوطن . الجبهة الوطنية . الشعب الجمهوري) في صياغة وتشكيل القائمة الوطنية ووجود (15) مرشحة تمثلهم في القوائم الأساسية وعدد (21) مرشحة احتياطي الا أنه كان من اللافت والمثير أن قوائم المرشحين المقدمة من التحالف الرباعي للمنافسة علي المقاعد الفردية قد خلا تماما من وجود أي مرشحة من النساء في سلوك يثير القلق والدهشة حول مستقبل تمثيل المرأة في المجالس والهيئات النيابية حال التوقف عن اعمال نصوص التميز الإيجابي أو حول قناعة تلك القوي ومساندتها لحقوق المرأة وهل هي تعبير عن قناعات حقيقية أم أنها مجرد امتثال اجباري للنص التشريعي .
- سابعا : أن الأحزاب والقوي السياسية التي تقدمت بمرشحات بين قوائمها قد توزعت بين عدة فئات فنجد أن هناك (14) حزبا (المؤتمر . إرادة جيل . الاتحاد . الشعب الديمقراطي . الأحرار الاشتراكيين . المصريين الأحرار . حقوق الانسان والمواطنة . الإصلاح والنهضة . مصر المستقبل . الاتحادي الديمقراطي . صوت الشعب . مصر الحديثة . الجيل الديمقراطي . الريادة) قد اكتفت بتقديم مرشحات علي المقاعد الفردية فقط رغم أن من بينها أحزاب تتواجد بممثلين لها داخل القائمة الوطنية (المؤتمر . إرادة جيل) بينما هناك (8) أحزاب سياسية (مستقبل وطن . حماة الوطن . الجبهة الوطنية . الشعب الجمهوري . الإصلاح والتنمية . التجمع . الديمقراطي الاجتماعي . الحرية) قد اكتفت بوجود مرشحات لها علي القائمة الوطنية دون أن تقدم أي مرشحات علي مقاعد النظام الفردي ليبقي في النهاية حزب (العدل) باعتباره القوة السياسية الوحيدة بين كافة الأحزاب المشاركة في انتخابات مجلس الشيوخ الذي تقدم بمرشحين في كافة فئات الترشح (الفردي . أساسي القائمة . احتياطي القائمة)

4 - Street 75, Damascus, Sarayat,Maadi
Cairo Egypt
Mobile Phone : +201126699988

تحليل ترشيحات النساء (التيارات السياسية)					
م	التيار السياسي	الفردي	القوائم		الاجمالي
			أصلي	احتياطي	
1	المستقلون	27	-	-	27
الأحزاب السياسية					
2	مستقبل وطن	-	7	9	16
3	حماة الوطن	-	4	4	8
4	الجبهة الوطنية	-	3	7	10
5	الشعب الجمهوري	-	1	1	2
6	العدل	3	1	1	5
7	الإصلاح والتنمية	-	1	1	2
8	التجمع	-	1	1	2
9	الديمقراطي الاجتماعي	-	1	1	2
10	الحرية	-	1	1	2
11	المؤتمر	2	-	-	2
12	إرادة جيل	2	-	-	2
13	الاتحاد	4	-	-	4
14	الشعب الديمقراطي	2	-	-	2
15	الأحرار الاشتراكيين	2	-	-	2
16	المصريين الأحرار	1	-	-	1
17	حقوق الانسان والمواطنة	1	-	-	1
18	الإصلاح والنهضة	1	-	-	1

19	مصر المستقبل	1	-	-	1
20	الاتحادي الديمقراطي	1	-	-	1
21	صوت الشعب	1	-	-	1
22	مصر الحديثة	1	-	-	1
23	الجيل الديمقراطي	1	-	-	1
24	الريادة	1	-	-	1
	الاجماليات	51	20	26	97

ثانيا : المسيحيون في انتخابات مجلس الشيوخ

يمثل الأقباط أحد الأرقام الصعبة في المشهد المجتمعي المصري فضلا عن أن كفاءة التحليلات المعلقة بتواجدهم وانتشارهم في المؤسسات المجتمعية ومنظمات الفضاء العام تعطي صورة حيادية وموضوعية عن مدي اتساق السلوكيات والممارسات العامة للمواطنين مع القيم والمبادئ الدستورية الواردة في المادة (الأولي) والتي تنص في فقرتها الافتتاحية علي أن (جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة موحدة لا تقبل التجزئة ولا ينزل عن شيء منها نظامها جمهوري ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون)

وعلي الرغم من التطور البالغ الإيجابية الذي تحقق في تمثيل العناصر المسيحية في الغرف النيابية والتشريعية خلال السنوات القليلة الماضية . وبعد عقود من الاقصاء والتهميش وتبني الخطابات الطائفية للحيلولة دون فوزهم شبه المؤكد في بعض الدوائر الانتخابية . والتي أسفرت خلال انتخابات مجلس النواب (2015) عن فوز (37) مرشح مسيحي بمقاعدهم من بينهم (13) مقعد في التنافسيات علي المقاعد الفردية في سابقة تكاد تصل الأرقام فيها إلي عدد يماثل مجموع المقاعد التي حصدها المسيحيون خلال عمليات الاقتراع الانتخابي منذ عام 1971 وحتي اجراء تلك العملية الانتخابية .

في ضوء ما تقدم فإنه يصبح من المهم أن نحلل ونتتبع مسارات التطور في مشاركة العناصر القبطية في العمليات التنافسية لانتخابات مجلس الشيوخ ورصد ما يصحبها من ظواهر وأحداث تسمح بتقييمات

موضوعية للتجربة وتطرح الحلول والسياسات البديلة التي تعالج ما قد يجري اكتشافه من مثالب أو فجوات عامة .

لذا ينبغي الانتباه منذ البداية الي أن الواقع التشريعي والقانوني لدعم مشاركة المسيحيين في التنافسية المتعلقة بتشكيل مجلس الشيوخ يأتي مغايرا بدرجة كبيرة لما هو عليه بالنسبة لمجلس النواب خاصة فيما يتعلق بقواعد التميز الإيجابي المنصوص عليها في المادة (243) والتي لا يجوز تطبيقها هنا لعدم امتداد الأثر التطبيقي وفق ما نصت عليه المادة (251) من الدستور .

وبالعودة لتشكيلة مجلس الشيوخ 2020 نجد أنه بالرغم من عدم امتداد الأثر التشريعي لمجلس الشيوخ فقد التزمت القوي السياسية المتحالفة ضمن القائمة الوطنية الموحدة من أجل مصر بترشيح (14) مسيحي علي قوائمها إضافة لفوز (3) مرشحين علي المقاعد الفردية وتضمين القرار الجمهوري للمعينين لعدد (7) مسيحيين ليصل العدد الإجمالي للنواب الأقباط إلي (24) عضو بنسبة (8 %) من إجمالي عضوية المجلس في حضور مؤثر وايجابي بشكل كبير حتي لو تمت مقارنته بالحال في مجلس النواب الذي تتضمن قواعد ومحددات تشكيله ضرورة وجود (24) مسيحي داخل القوائم الأساسية للترشيحات علي المقاعد المخصصة لنظام القوائم .

وبتحليل التركيبة النوعية لهؤلاء النواب عبر مستويات التصنيف المختلفة نجد أن هناك غلبة عددية لصالح النواب الذكور الذين يبلغ عددهم (14) نائبا قياسا بالنائبات الذين يبلغ عددهم (10) نائبات وهو تفوق عددي يعود سببه بالأساس لكون الفائزين علي المقاعد الفردية كانوا جميعهم من الذكور إضافة لكون (5) من المعينين كانوا أيضا ذكور بعكس الفائزين عن نظام القوائم الذي تغلبت النساء في عضويتهم بعدد (8) نائبات .

أما علي المستوي الجغرافي فقد توزعت حصة النواب الأقباط بين (11) محافظة بإجمالي (17) نائب إضافة للمعينين بعدد (7) نواب حيث أتت القاهرة في المقدمة بعدد (5) نواب تليها محافظتي (البحيرة . سوهاج) بعدد (نائبان) لكل محافظة فيما تساوت (8) محافظات (الإسكندرية . الشرقية . المنوفية . الغربية . الإسماعيلية . بني سويف . المنيا . أسيوط) بعدد (نائب) لكل محافظة منها وهو انتشار مقبول رغم غرابة الغياب والإقصاء عن التواجد في عدد (16) محافظة بعضها من المحافظات ذات كثافات التواجد القبطي الكبير بما يتطلب ضرورة لوجود ممثلين عنهم في تلك البيئات الجغرافية .

وعلي المستوي السياسي فقد توزع تمثيل الأقباط بين (7) تيارات سياسية تقدمها (مستقبل وطن . المستقلون) بعدد (8) نواب لكل منهما في سلوك يتسق مع حجم عضويتهما الكبير بالمجلس أتي بعدهما الشعب الجمهوري بعدد (3) نواب والمؤتمر (2) فيما تساوت (3) أحزاب (مصر الحديثة . الديمقراطي الاجتماعي . حماة وطن) بعدد نائب لكل منها في حين غابت (9) أحزاب عن تمثيل المسيحيين ضمن وجودها بالمجلس (الوفد . الإصلاح والتنمية . التجمع . النور . الحركة الوطنية . الحرية . إرادة جيل . السادات الديمقراطي . الاتحاد) رغم كون الأحزاب (الأربعة) الأخيرة منها لا تمتلك سوي نائب بمفرده في عضوية المجلس .

بينما بالذهاب للانتخابات الحالية نجد أنفسنا أمام تقدم واضح للمسيحيين في الاقبال علي المشاركة التنفسية علي مقاعد مجلس الشيوخ 2025 باجمالي (42) مرشح يتوزعون بين مختلف أنماط الترشح حيث نجد من بينهم (19) مرشح علي المقاعد المخصصة للنظام الفردي بنسبة (45,2 ٪) من اجمالي المرشحين يليها المرشحون علي المقاعد الأساسية لنظام القوائم بعدد (13) مرشح ثم المرشحون كاحتياط في نظام القوائم بعدد (10) مرشحين في انتشار يعزز من فرص حفاظ المتنافسين المسيحيين علي عدد المقاعد التنفسية التي حصدوها خلال انتخابات 2020 .

ولضمان كفاءة أعلي وتدقيق معلوماتي حول توجهات ونسب الترشح للمسيحيين علي المقاعد التنافسية لمجلس الشيوخ فإننا يمكن أن نحدد أبرز توجهاتها علي المستوي الجهوي والجغرافي وفقا لمجموعة المحددات التالية :

- أولا : أن ترشيحات المسيحيين للتنافسية الانتخابية قد اقتصرت علي (11) محافظة فقط (القاهرة . المنوفية . الجيزة . بني سويف . المنيا . أسيوط . سوهاج . قنا . الشرقية . الإسكندرية . البحيرة) بنسبة انتشار جغرافي قدرها (40,7 ٪) فقط مع غياب الترشيحات عن (59,3 ٪) من المكونات الإدارية للدولة المصرية في سلوك جغرافي وجهوي يحتاج للمراجعة خاصة في ظل ما تحققه دائرة محافظة القاهرة سواء بالنظر لكونها تقدم أكثر من (ربع) اجمالي المرشحين المسيحيين أو لكونها تقدم أكثر من (نصف) المتنافسين علي المقاعد الفردية .
- ثانيا : أن موقف المحافظات ذات الطابع الإيجابي في ترشيحات المسيحيين يتفاوت من محافظة لأخري حيث نجد أن الترشيحات علي المقاعد الأساسية في نظام القوائم قد توزع بين كافة

المحافظات ال (11) دون استثناء بينما عند الذهاب لمقاعد الاحتياط نجد أنها قد توزعت بين (9) محافظات فقط بغياب محافظتي (القاهرة . قنا) التي اختار المرشحون الأصليون فيهما احتياطي لهم من غير المسيحيين أما بالنسبة للمقاعد الفردية فنجد أنها قد توزعت بين عدد (7) محافظات بغياب (4) محافظات منها عن تقديم متنافسين من المسيحيين وهي (المنوفية . بني سويف . الشرقية . البحيرة) بما يرفع من عدد المحافظات الغائبة عن دعم المسيحيين علي المقاعد الفردية إلي (20) محافظة بنسبة غياب تصل إلي (74,1 ٪)

- ثالثا : أنه بمراجعة تنوع أنماط الترشح نجد أن هناك (5) محافظات (الجيزة . المنيا . أسيوط . سوهاج . الإسكندرية) كانت هي التي تقدمت بمرشحين من المسيحيين في كافة أنماط الترشح (فردي . أساسي . احتياط) بينما بقية المحافظات وعددها (6) محافظات قد اكتفت بتقديم مرشحيها عبر (نمطين) فقط مع اختلافهما فنجد أن (المنوفية . بني سويف . الشرقية . البحيرة) قد قدمت مرشحيها علي نظام القوائم فقط (أساسي . احتياط) بينما نجد محافظتي (القاهرة . قنا) قد قدمت مرشحيها عبر نمطي (الفردي . أساسي القوائم)
- رابعا : أن هناك (16) محافظة (القليوبية . الدقهلية . الغربية . كفر الشيخ . الفيوم . الوادي الجديد . الأقصر . أسوان . البحر الأحمر . دمياط . السويس . بورسعيد . الإسماعيلية . شمال سيناء . جنوب سيناء . مرسي مطروح) قد خلت قوائم مرشحيها كاملة (الفردي . أساسي القوائم . احتياطي القوائم) من وجود أي مسيحي في سلوك يتناقض مع تركيبة مجلس النواب عن بعض تلك المحافظات التي تضم نواب من المسيحيين بل وتدق ناقوس خطر حقيقي حول طبيعة الأوضاع المجتمعية والتنافسية في تلك المناطق مع الاستعداد لانتخابات المجالس المحلية التي توجب ضرورة لتمثيل مسيحي ملائم في كافة الدوائر الانتخابية الممثلة للمستويات الإدارية .
- خامسا : أن محافظة (القاهرة) ورغم غيابها عن تقديم مرشحين مسيحيين علي قائمة الاحتياط الممثلة لها فضلا عن المحدودية البالغة لهم علي قائمتها الأساسية . رغم عدد مقاعدها الكبير . الا أنها احتلت المركز الأول في اجماليات الترشح . وبفارق واضح عن أقرب منافسيها مدعومة في ذلك بالعدد الكبير من المترشحين علي المقاعد الفردية (11) مرشح وهو ما يتناسب مع حالة الاقبال العام علي الترشح من جانب مواطنيها باجمالي (60) مرشح تلتها في الترتيب محافظة (

المنيا) بعدد (5) مرشحين في سلوك يتسق وطبيعة المحافظة وتاريخها الانتخابي الإيجابي والداعم للتصويت للعناصر المسيحية ذات الكفاءة فيما تساوت بعدهما محافظات (الجيزة . أسيوط . الإسكندرية) بعدد (4) مترشحين عن كل محافظة بما يتناسب مع النمط الهندسي الشامل لتوزيع المرشحين عنهم عبر كافة أنماط الترشح .

تحليل ترشيحات الأقباط (الجغرافيا)					
م	المحافظة	الفردي	القوائم		الاجمالي
			أصلي	احتياطي	
1	القاهرة	11	1	-	12
2	المنوفية	-	1	1	2
3	الجيزة	1	2	1	4
4	بني سويف	-	1	1	2
5	المنيا	1	2	2	5
6	أسيوط	2	1	1	4
7	سوهاج	1	1	1	3
8	قنا	1	1	-	2
9	الشرقية	-	1	1	2
10	الإسكندرية	2	1	1	4
11	البحيرة	-	1	1	2
	الاجماليات	19	13	10	42

4 - Street 75, Damascus, Sarayat,Maadi
Cairo Egypt
Mobile Phone : +201126699988

أما بالذهاب للانتشار والتوزيع السياسي للمرشحين عبر كافة الأحزاب والقوي السياسية المشاركة في الانتخابات لقياس مدي كفاءة تلك المنظومة وتفاعلها مع القطاعات المجتمعية في اجتذاب وتأهيل كوادر من الفئات الأولي بالرعاية لتخوض الانتخابات العامة باسمها وتحت رايتها نجد أن تلك المؤشرات الحزبية لتمثيل المسيحيين قد أتت علي النحو التالي :

- أولا : أن هؤلاء المرشحين من المسيحيين قد توزعوا بين (10) قوي وتيارات حزبية وسياسية حيث قدم المستقلون عدد (11) مرشح مسيحي بنسبة (26,2 ٪) بينما قدمت الأحزاب (31) مرشحا بنسبة (73,8 ٪) في سلوك يعزز من مكانة الأحزاب وقدرتها علي أن تكون رافعة حقيقية لضمان تمثيل وتواجد الفئات المجتمعية الأولي بالرعاية والاهتمام .
- ثانيا : أن العناصر المسيحية التي ترشحت تحت صفة (مستقل) وعددها (11) مترشح قد أتت جميعها علي المقاعد المخصصة للنظام التنافسي الفردي في سلوك طبيعي يتسق مع تركيبة القائمة الوحيدة التي تخوض التنافسية علي المقاعد المخصصة لنظام القوائم والتي أتت كافة عناصرها من المنتمين للأحزاب السياسية وعددها (12) حزب بما يحول دون أي تحليل موضوعي أو استنتاجات تعزز أو تحول دون وجود كوادر من المستقلين في تلك القائمة بعكس قائمة مجلس النواب التي تضم في تركيبتها عناصر من المستقلين .
- ثالثا : أن العناصر المسيحية المنتمية للأحزاب السياسية والتي ترشحت تحت اسمها والتي بلغ عددها الإجمالي (31) مرشح قد توزعت بين مختلف أنماط الترشح حيث أتي المرشحون (الأصليون) عبر نظام القوائم في المقدمة بعدد (13) مترشح يمثلون (41,9 ٪) من اجمالي ترشيحات الأحزاب يليها المرشحون كاحتياطي القوائم بعدد (10) مرشحون ثم المترشحون علي المقاعد الفردية بعدد (8) مرشحين فقط .
- رابعا : وجود تراجع واضح وكبير في عدد الأحزاب السياسية التي قدمت عناصر مسيحية في قوائم مرشحيها ففي الوقت الذي اقتصر فيه عدد تلك الأحزاب التي تقدمت بمرشحين علي (8) أحزاب سياسية فقط (مستقبل وطن . حماة الوطن . الجبهة الوطنية . الشعب الجمهوري . العدل . مصر الحديثة . الوعي . المستقلين الجدد) وبنسبة (24,2 ٪) من اجمال الأحزاب المشاركة في انتخابات الشيوخ بما يعني غياب عدد (25) حزب سياسي بنسبة (75,8 ٪) عن الدفع بعناصر

من المسيحيين بين قوائم ترشحها العامة في سلوك يثير القلق بالنظر لإجمالي عدد المترشحين عن تلك الأحزاب والذي بلغ (220) مرشح .

- خامسا : أن هناك تفاوت واضح في عدد القوي السياسية التي دفعت بمسيحيين بين قوائم مرشحيها العامة وعبر أنماط الترشح المختلفة (فردي . أساسي . احتياطي) حيث نجد أن الأحزاب التي رشحت مسيحيين علي المقاعد الفردية قد بلغ عددها (6) أحزاب فقط بغياب حزبي (حماة الوطن . الشعب الجمهوري) بينما بلغ عدد الأحزاب التي قدمت مرشحين علي المقاعد الأساسية للقوائم (5) أحزاب بغياب (مصر الحديثة . الوعي . المستقلين الجدد) وهو أمر طبيعي مع غياب تلك الأحزاب عن المشاركة ضمن القائمة الوطنية أما الأحزاب التي قدمت مسيحيين كاحتياطي للقوائم فقد بلغ عددها (4) أحزاب فقط بالنظر لخروج (الجبهة الوطنية) نتيجة اختلاف ديانة ممثله وانضمامه للأحزاب غير المشاركة داخل القائمة في هذا السلوك .
- سادسا : أن هناك تفاوت واضح في تفاعل وتجاوب الأحزاب السياسية عبر تقديم مسيحيين عنها فنجد آن أحزاب (مصر الحديثة . الوعي . المستقلين الجدد) قد اكتفت بنمط واحد للترشح (الفردي) بينما هناك (3) أحزاب قد قدمت مرشحيها عبر (نمطين) مختلفين فنجد (حماة الوطن . الشعب الجمهوري) قد استخدمت (الأصلي . الاحتياط) بينما حزب (الجبهة الوطنية) قد استخدم (الفردي . الأصلي) ليبقي في النهاية حزبي (مستقبل وطن . العدل) باعتبارهما الوحيدين اللذين استخدما كافة أنماط الترشح (فردي . أصلي . احتياط)
- سابعا : أنه بعكس الموقف الذي اتخذته أحزاب التحالف الرباعي علي المقاعد الفردية (مستقبل وطن . حماة الوطن . الجبهة الوطنية . الشعب الجمهوري) من عدم الدفع بمرشحات من النساء باسمها في تلك التنافسية فقد وجدنا تلك الأحزاب تحرص علي وجود مرشحين مسيحيين علي النظام الفردي حيث قدم مستقبل وطن (مرشحين) بينما قدم الجبهة الوطنية (مرشح واحد) وهو تطور إيجابي من المهم رصده وتتبع تأثيراته .
- ثامنا : أن الأحزاب المكونة للقائمة الوطنية قد اعتمدت في تسكين أعضائها علي حيلة شهيرة من خلال اختيار عناصر يجتمع في شخوصها أكثر من صفة من الصفات التي يعد أصحابها أولي بالرعاية لضمان تحسين التصنيف النوعي والفئوي لتلك الترشيحات فنجد أنه من بين (13)

مرشح أساسي علي القائمة من المسيحيين تتواجد (7) نساء بحيث يتم احتسابهم في الجانبين .

- تاسعا : أنه مه الإشادة الواجبة بحزب مستقبل وطن باعتباره صاحب الحصة الأكبر من المرشحين المسيحيين بعدد (15) مرشح يمثلون (35,7 ٪) من اجمالي المرشحين المسيحيين فإن الإشادة واجبة أيضا فيما يتعلق بحزب العدل الذي يعد الأبرز في دعم الفئات الأولي بالرعاية ضمن صفوف مرشحيه (النساء . المسيحيون) حيث كان الحزب الوحيد الذي قدم ترشحاته بشأنهما عبر كافة أنماط الترشح الانتخابي (الفردي . الأصلي . الاحتياط) رغم محدودية حصته بشأنهما .
- عاشرا : أنه من بين كافة الأحزاب الغائبة عن مشهد ترشيحات الفئات الأولي بالرعاية تتبدي حالة حزب (الوفد) كنموذج حقيقي لأزمة أحد أكبر الأحزاب المصرية والذي ظل لعقود طويلة ينظر له باعتباره أحد القوي المجتمعية المعززة لتلك الفئات وكان من النادر أن تخلوا قوائم ترشيحاته من أيهما (المسيحيون . النساء 9 فإذا بنا نصل اليوم لغياب (الفئتين) معا وبشكل كامل عن ترشيحاته سواء علي النظام الفردي أو عبر نظام القوائم .

تحليل ترشيحات الأقباط (التيارات السياسية)					
م	التيار السياسي	الفردي	القوائم		الاجمالي
			أصلي	احتياطي	
1	المستقلون	11	-	-	11
الأحزاب السياسية					
2	مستقبل وطن	2	7	6	15
3	حماة الوطن	-	3	2	5
4	الجبهة الوطنية	1	1	-	2
5	الشعب الجمهوري	-	1	1	2

6	العدل	1	1	1	3
7	مصر الحديثة	2	-	-	2
8	الوعي	1	-	-	1
9	المستقلين الجدد	1	-	-	1
	الاجماليات	19	13	10	42

ثالثا : الشباب في ترشيحات مجلس الشيوخ

علي الرغم من أن اشتراطات الترشح لعضوية مجلس الشيوخ والتي تضمنتها المادة (251) من الدستور قد نصت علي أنه يجب (ألا تقل سنه (المترشح) يوم فتح باب الترشح عن خمس وثلاثين سنة ميلادية) وهو ما يتجاوز ضمنيا السن المحدد لمرحلة الشباب التي نص عليها المشرع داخل ذات النص الدستوري ضمن نص المادة (180) التي تحدثت عن تخصيص ربع عدد المقاعد في المجالس المحلية (للشباب دون سن خمس وثلاثين سنة)

إلا أن واقع الممارسة وطبيعة النسق الثقافي الاجتماعي المصري جعل المجتمع يتعامل مع المواطنين دون سن (45) سنة علي أساس كونهم مازالوا يعيشون في مرحلة الشباب ويتصرفون وفق الأنساق الثقافية والسلوكية لتلك الفئة بما يجل من تحليل وقراءة دلالات الترشح ومؤشراته العمرية أحد الأدوات بالغة الأهمية في تحليل عمليات الحراك السياسي والمجتمعي واستنتاج توجهات تلك الممارسة بصورة ناجزة تستطيع توقع وتحليل التفاعلات العامة المرتبطة بها .

والحقيقة أن استمارات السيرة الذاتية التي تعد أحد الاشتراطات والوثائق الرسمية التي يطالب المرشح بتقديمها ضمن مستندات الترشح حيث نصت البند رقم (1) من المادة (الثالثة) من قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم (7) لسنة 2025 والتي حددت ضمن المستندات المطلوبة مع طلب الترشح (بيان يتضمن السيرة الذاتية لطالب الترشح وبصفة خاصة خبرته العلمية والعملية علي النموذج المعد

لذلك ومرفق به صورة شخصية حديثة لطالب الترشح) تصلح كوثيقة يمكن الاعتماد عليها في القيام بتلك التحليلات المعرفية وإن كان من الضروري مراعاة الملاحظات التالية :

- أولا : أنه علي الرغم من النص الواضح بالتزام الهيئة بتوفير نموذج لاستمارة السيرة الذاتية الا أن واقع التطبيق العملي شهد تداول العديد من تلك النماذج المختلفة في البيانات والمعلومات بل ووصل الأمر لاستخدام نماذج (قديمة) خاصة بانتخابات مجلس الشيوخ 2020 وهو ما تم رصده وتوثيقه بالنسبة لعدد من المرشحين عن محافظة أسيوط .
- ثانيا : أنه علي الرغم من تحديد البند رقم (ب) من المادة الواردة سابقا فيما يتعلق بالمرشحين علي نظام القوائم لضرورة تقديم بيان مشابهه بالسيرة الذاتية للمرشح الا أننا لم نتمكن من الوصول لها علي غرار ما هو متاح بالنسبة للمتنافسين علي المقاعد الفردية بل ان هناك أحد المترشحين علي النظام الفردي نفسه لم تتح الفرصة لمعرفة أو الاطلاع علي استمارة سيرته الذاتية (المرشح رقم (10) بدائرة محافظة (المنيا) .
- ثالثا : علي الرغم من وضوح ودقة الصياغة بضرورة ارفاق صورة شخصية حديثة للمرشح مع سيرته الذاتية بما يجعل من الممكن التعرف علي شخصيته وإزالة الالتباس والتداخل حول شخصه لاسيما في الحالات التي تتداخل فيها الأسماء أو الكنية بما يجعل من الصعب التعرف علي المرشح بصورة دقيقة .
- رابعا : رغم بساطة مضمون ومحتوي الاستمارة الخاصة بالسيرة الذاتية وتضمينها لنص يلزم المرشح باستكمال بياناتها ووضوح خط للتعرف علي محتواها الا أن عدد (كبير) من المترشحين وجد نقص شديد في البيانات التي تم تضمينها في الاستمارة حيث خلت بعض الاستمارات من بيانات المحافظة والدائرة الانتخابية التي يترشح الشخص عنها بينما خلت استمارات أخري من المعلومات المتعلقة بالانتماء السياسي بل انه في عدد كبير من تلك الاستمارات غابت المعلومات المتعلقة بسن الترشح رغم كونه بندا رئيسيا في الاستمارة .
- رابعا : أنه علي سبيل التدقيق والرغبة في سلامة التعامل مع الاستخلاصات العامة لاستمارات السير الذاتية للمرشحين فقد تم استبعاد (36) استمارة من التحليل الجهوي للفئات العمرية وعدد (74) استمارة من التحليل السياسي لنقص البيانات بما يثير الكثير من التساؤلات حول أسباب هذا التساهل مع المرشحين والقبول ببيانات غير مكتملة وهل يمكن أن يكون ذلك سببا

في إخفاء أو تضمين الاستمارة لمعلومات مغلوطة أو وهمية قد تؤثر علي سلامة الوضع القانوني لطالبي الترشح .

<u>وبالذهاب لتحليلات واتجاهات الفئات العمرية للمترشحين علي الأساس الجهوي والجغرافي نجد أن أبرز النتائج والاستخلاصات العامة قد أتت علي النحو التالي :</u>

- أولا : آنه مع استبعاد الاستمارات غير المكتملة البيانات وعددها (36) استمارة نجد أن الفئة العمرية الأبرز في خوض التنافسية علي المقاعد المخصصة للنظام الفردي هي الفئة (46 : 60) سنة بإجمالي (218) مترشح يمثلون (55,6 ٪) من اجمالي المترشحين في سلوك يتسق والثقافة المجتمعية السائدة في معظم المجتمعات المحلية في الريف وصعيد مصر الذي يعتمد معيار العمر كأساس للمكانة والنفوذ العشائري الذي يمنح لأصحابه الأفضلية في تقلد الوظيفة العامة أو تمثيل مجتمعاتهم المحلية في المحافل العامة .
- ثانيا : أن الفئة العمرية (35 : 45) قد أتت في المرتبة الثانية بإجمالي عدد مترشحين يبلغ (101) مرشح يمثلون (25,8 ٪) من اجمالي المرشحين في تقدم وتطور بالغ الأهمية من حيث العدد بما يعكس رسوخ أقدام الشباب ومزاحمتهم علي اثبات الوجود خاصة في ظل الدعم والمساندة المؤسسية من أجهزة الدولة سواء عبر برامج التأهيل التي تنفذها الأكاديمية الوطنية أو الوزارات المختلفة أو كان ذلك نتيجة التوسع في الاعتماد علي الكوادر الشابة في مناصب تنفيذية مثل نواب الوزراء والمحافظين وهو ما يمكن معه توقع المزيد من الحيوية والتفاعل في جلسات الشيوخ خلال الفصل التشريعي القادم .
- ثالثا : أن الفئة العمرية (60 : فأكثر) قد تراجعت بشدة لتحتل المركز الأخير بعدد (73) مرشح يمثلون (18,8 ٪)رغم هيمنتهم لعقود طويلة علي تركيبة مجلس الشيوخ لاعتبارات تتعلق بالنظرة اليه كبيت للخبرات ومكافأة للعناصر التي تغادر الوظيفة العامة وهي منهجية تراجعت بشدة مع حالة الحراك المجتمعي العام وطبيعة الخطاب العام للدولة التي تسعي لتأسيس جمهورية جديدة عمادها الشباب .
- رابعا : أن محافظة (القاهرة) قد احتلت الصدارة فيما يتعلق بتمثيل الشباب بعدد (12) مرشح في سلوك يتوافق مع حجم المترشحين عنها وطبيعتها المدنية التي يضعف معها تأثير الثقافة العشائرية والقبيلة تليها محافظة سوهاج بعدد (11) مرشح وهو ما يعكس سلوكا لافتا بالنسبة

4 - Street 75, Damascus, Sarayat,Maadi
Cairo Egypt
Mobile Phone : +201126699988

للمحافظة التي نجحت . رغم محدودية عدد مقاعدها في أن تحتل المركز (الثاني) في اجمالي عدد المرشحين وعدد القوي الحزبية التي تخوض تلك التنافسية وإن كان من الممكن قراءة بعض دلالاته في عمليات الانتقال السلس للمقاعد النيابية التي تملكها العائلات والعشائر الكبرى من جيل الأباء الي جيل الأبناء لضمان كفاءة الممارسة والقدرة علي معالجة وتصويب الأخطاء التي قد تؤدي لضياع المقعد .

- خامسا : أنه من بين كافة محافظات ودوائر الجمهورية فإن محافظتي (بورسعيد . مرسي مطروح) قد انفردتا بكونهما الوحيدتين اللتين خلتا من المرشحين في سن الشباب حيث جاء مرشحا بورسعيد من الفئة العمرية الوسطي بينما مطروح توزع مرشحوها بين الفئة الوسطي وكبار السن وهو أمر ربما يرتبط بالأساس بمحدودية المنافسة فيهما وغياب االقبال علي خوض التنافسية النيابية من جانب سكان تلك المحافظات وهو ما يمكن تفهمه بالنسبة للطابع القبلي لمطروح الذي يشكل قيدا وسياجا عازلا أمام العديد من الطامحين والراغبين في المزاحمة التنافسية الا أنه من الصعب قبوله بالنسبة لمحافظة مثل بورسعيد امتازت لعقود بالحيوية والعناد في اختيار نوابهما بالمجالس المختلفة .

التحليل الجغرافي لأعمار المرشحين					
م	المحافظة	الفئة العمرية			الإجماليات
		35 : 45	46 : 60	61 : فأكثر	
1	القاهرة	12	31	9	52
2	القليوبية	2	7	2	11
3	الدقهلية	6	11	3	20
4	المنوفية	4	10	3	17
5	الغربية	3	11	1	15
6	كفر الشيخ	3	3	2	8

7	الجيزة	5	14	5	24
8	الفيوم	2	4	1	7
9	بني سويف	3	4	2	9
10	المنيا	1	7	3	11
11	أسيوط	8	12	2	22
12	الوادي الجديد	2	1	5	8
13	سوهاج	11	13	3	27
14	قنا	7	12	4	23
15	الأقصر	2	6	3	11
16	أسوان	2	5	1	8
17	البحر الأحمر	2	2	1	5
18	الشرقية	3	14	6	23
19	دمياط	3	8	1	12
20	بورسعيد	.	2	.	2
21	السويس	2	4	3	9
22	الإسماعيلية	1	6	4	11
23	شمال سيناء	2	5	.	7
24	جنوب سيناء	1	1	.	2
25	الإسكندرية	7	8	5	20
26	البحيرة	7	15	3	25

27	مطروح	.	2	1	3
28	غير معلوم	36			36
	الاجماليات	101	218	73	428

وبالذهاب للتحليل السياسي للقوي السياسية وتوجهات الترشح وفقا لمعاملات السن بها نجد أن تأثيرات التنوعية السياسية وحالة الحراك المجتمعي العام وبخاصة في أعقاب (الحوار الوطني) قد تركت أثرها الواضح علي اتجاهات الترشح واختيار العناصر التي يدفع بها كل حزب سياسي للتنافسية التي يمكن لنا أن نجمل ملامحها علي النحو التالي :

- أولا : وجود تقدم طفيف ولكن ملحوظ في أعداد المرشحين الشباب من الفئة العمرية (35 : 45) عام الذين دفعت بهم الأحزاب السياسية حيث بلغ اجمالي المترشحين (101) مرشح بنسبة (28,5 ٪) يعبرون عن عدد (23) حزب سياسي بنسبة (69,7 ٪) حيث غابت (10) أحزاب عن تقديم مرشحين من الشباب (الشعب الجمهوري . الوفد . الإصلاح والتنمية . حقوق الانسان والمواطنة . مصر القومي . صوت الشعب . الاتحادي الديمقراطي . السلام الديمقراطي . الناصري . مصر المستقبل) وهو سلوك يعزز منه حالة النشاط والتفاعل التي تقدمها بعض الأحزاب الجديدة التي توجهت بشكل مباشر للشباب علاوة علي تأثيرات أنشطة الحملة الانتخابية للرئيس عبد الفتاح السيسي 2023 والتي اجتذبت قوي تصويتية هائلة من الشباب في عملية اقتراع شارك فيها (66,8 ٪) من الناخبين .
- ثانيا : ارتفاع أعداد المرشحين الشباب من بين المستقلين بما وصل بعددهم الي (57) مرشح بنسبة (41,3 ٪) من اجمالي المستقلين في سلوك يعزز منه التوجه الجديد للكيانات والمبادرات الشبابية التي أتاحت العديد من برامج التأهيل ورفع الكفاءة لصالح الشباب حتي وصل الأمر لترشح (9) عناصر شابة من داخل (نموذج محاكاة مجلس الشيوخ) الذي تنفذه وزارة الشباب والرياضة في الانتخابات الحالية .

4 - Street 75, Damascus, Sarayat,Maadi
Cairo Egypt
Mobile Phone : +201126699988

- ثالثا : تأثيرات وجود وتطور تجربة (تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين) في عضوية مجلس الشيوخ خلال الفصل التشريعي الأول مع وجود (19) نائب نجحوا في احتلال مواقف قيادية متعددة داخل اللجان النوعية وهيئات المجلس فضلا عن تقديمهم لأداءات بالغة التمايز والتفوق عززت من فرض تواجدهم وتطور مشاركتهم بحيث بلغ عدد مرشحيها داخل القائمة الوطنية في الانتخابات الحالية (9) مرشحين بعدما كان العدد (5) في انتخابات 2020 مع وجود عدد من العناصر التي تخوض التنافسيات الفردية بشكل حزبي أو كمستقلين بما عزز من رغبة العديد من الشباب في الاستفادة من تلك التجربة ومحاولة تقليدها .
- رابعا : شهدت تجارب العديد من الأحزاب تنوعا واضحا في الفئات العمرية للمرشحين دون هيمنة أو طغيان لفئة منها علي حساب باقي الفئات حيث نجد أن هناك (14) حزبا قد توزعت قوائم مرشحيهم بين كافة الفئات العمرية بينما هناك (9) أحزاب قد توزع مرشحوها بين فئتين منهما ليبقي (10) أحزاب أتي مرشحوها ضمن فئة عمرية واحدة مع الوضع في الاعتبار أن من بينهم (7) أحزاب اقتصر مرشحوها بشكل عام علي مرشح (واحد) فقط .
- خامسا : استمرت الفئة العمرية (45 : 60) في صدارة الفئات العمرية . رغم وجود تراجع واضح في الانتماءات السياسية للمترشحين عن تلك الفئة مع ملاحظة التأثير البالغ عدديا للمستقلين وممثلي حزبي (مستقبل وطن . حماة الوطن) والذين قدموا مجتمعين ما يزيد علي نصف عدد المترشحين من تلك الفئة العمرية في سلوك يتسق مع تركيبة تلك القوي التنافسية التي تجتذب أصحاب الخبرات والقيادات العليا في الجهاز الإداري والتنفذي مع تأثير واضح لرجال الأعمال الذين أصبحوا ظاهرة من الظواهر الفاعلة في المشهد الانتخابي سواء باقبالهم علي الترشح أو انفاقهم الانتخابي الواضح والمؤثر علي المشهد العام بصورة تحتاج للتدقيق والمعالجة في ضوء معايير ومحددات الانفاق علي الحملات الانتخابية الذي حددته الهيئة الوطنية للانتخابات .
- سادسا : تفاوت حجم تواجد القوي السياسية ضمن الفئات العمرية ففي الوقت الذي حققت فيه الفئة العمرية (45 : 60) صدارة المشهد بانتشارها في عدد (29) حزبا سياسيا نجد أن الفئة العمرية (35 : 45) تنتشر داخل قوائم الترشيحات لعدد (23) حزبا سياسيا لتأتي في النهاية الفئة العمرية (61 : فأكثر) بانتشارها داخل قوائم المرشحين داخل (19) حزبا سياسيا

وهو ما يعكس حيوية وتنوع واضح في المشهد التنافسي والانتخابي قد يكون بالغ التأثير علي معطيات المشهد مع الاستعداد للتنافسية الأكثر شراسة في انتخابات مجلس النواب 2025 .

- سابعا : علي الرغم من تصدر حزب (مستقبل وطن) لقوائم الترشيحات في الفئات العمرية المختلفة إلا أنها قد تكون نتيجة طبيعية لكونه الحزب صاحب الحصة الأكبر من الترشيحات دون أن ينال ذلك علي صورته العامة أو تقدير مدي قوته في تلك التنافسية رغم تراجع اجمالي مرشحيه خلال الانتخابات الحالية ليقف عند (148) مرشح عبر آنماط الترشح الثلاثة (فردي . أساسي . احتياطي) مقابل (210) مرشح خلال انتخابات 2020 ويكفي للتدليل علي ذلك أن نشير لأن اجمالي مرشحي الحزب علي المقاعد التنافسية للنظام الفردي والذي يبلغ (60) مرشحا هو رقم يوازي اجمالي ما قدمته الأحزاب ال (23) الأخيرة في قائمة التنافسية الفردية مجتمعة .

التحليل السياسي لأعمار المرشحين					
م	التيار السياسي	الفئة العمرية			الإجماليات
		35 : 45	46 : 60	61 : فأكثر	
1	المستقلون	57	59	22	138
2	مستقبل وطن	11	27	14	52
3	حماة الوطن	1	14	7	22
4	العدل	5	9	3	17
5	المؤتمر	2	7	3	12
6	مصر الحديثة	1	8	1	11
7	إرادة جيل	2	7	2	11
8	الجيل الديمقراطي	2	6	1	9
9	الجبهة الوطنية	1	5	2	8

4 - Street 75, Damascus, Sarayat,Maadi
Cairo Egypt
Mobile Phone : +201126699988

10	النور	3	4	1	8
11	الاتحاد	3	2	2	7
12	الشعب الديمقراطي	1	1	3	5
13	الوعي	2	3	.	5
14	الشعب الجمهوري	.	4	1	5
15	أبناء مصر	1	2	1	4
16	الأحرار الإشتراكيين	1	1	2	4
17	المصريين الأحرار	1	2	1	4
18	الريادة	1	3	.	4
19	المستقلين الجدد	1	2	.	3
20	الديمقراطي الاجتماعي	1	2	.	3
21	الإصلاح والنهضة	1	2	.	3
22	الوفد	.	2	1	3
23	الإصلاح والتنمية	.	2	1	3
24	حقوق الانسان والمواطنة	.	.	3	3
25	مصر بلدي	1	1	.	2
26	مصر القومي	.	2	.	2
27	مصر أكتوبر	1	.	.	1
28	المصريين	1	.	.	1
29	صوت الشعب	.	1	.	1

30	الإتحادي الديمقراطي	.	1	.	1
31	السلام الديمقراطي	.	1	.	1
32	الناصري	.	1	.	1
33	مصر المستقبل	.	.	1	1
34	غير معلوم	74			74
	الاجماليات	101	181	72	428